العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
الأربعاء 2026/09/23 - 11 ربيع الثاني 1448
السنة 49 العدد 13921
Wednesday 23/09/2026
49th Year, Issue 13921
www.alarab.co.uk

الزيدي: حصر السلاح من شعار إلى روزنامة دقيقة

90 يوما للتهدئة تفتح مسار التسليم التدريجي.. وبغداد تحدد يونيو 2027 موعدا لإنهاء السلاح خارج إطار الدولة

اختبار سياسي لحكومة الزيدي

نيويورك - يحاول رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي نقل ملف حصر السلاح من مستوى التعهدات السياسية العامة إلى مسار زمني محدد المراحل والمواعيد، في محاولة لتفكيك واحدة من أكثر القضايا حساسية في المشهد العراقي من دون الذهاب مباشرة إلى مواجهة مفتوحة مع الفصائل المسلحة. والخطة التي كشف عنها الزيدي تقوم على التدرج، بدءا من تهدئة أمنية لمدة 90 يوما، ثم الانتقال إلى تسليم السلاح وصولا إلى موعد نهائي في 30 يونيو 2027.

وتنص الخطة، وفق ما كشفه الزيدي في مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز»، على أن تبدأ العملية بمرحلة تمتنع خلالها الفصائل عن شن هجمات لمدة 90 يوما، مقابل ضمانات بعدم تعرضها لهجمات أميركية. وبعد انتهاء هذه المرحلة تبدأ عملية تسليم الأسلحة، على أن تنتهي بالكامل في 30 يونيو 2027. وقال الزيدي إن الجماعات التي تستمر في العمل بأسمائها الفصائلية بعد انتهاء المهلة ستُعتبر خارجة على القانون.

وتمنح هذه الصيغة ملف السلاح للمرة الأولى، وفق التصريحات الجديدة، روزنامة واضحة بدلا من الاكتفاء بالدعوة إلى حصره بيد الدولة. فال90 يوما الأولى تمثل مرحلة اختبار للتهدئة، بينما يفترض أن تفتح المرحلة التالية الباب أمام تسليم السلاح، قبل الوصول إلى الموعد النهائي الذي تريد بغداد أن يتحول إلى نقطة فاصلة بين الفصائل التي تقبل بالعمل ضمن مؤسسات الدولة وتلك التي تواصل نشاطها المسلح المستقل.

> يحاول الزيدي تغيير طبيعة المعركة: من قرار فوري يصطدم بموازين القوة إلى مسار طويل له محطات زمنية واختبارات متتابعة

ويبدو أن اختيار التدرج يعكس إدراكا لصعوبة الانتقال المباشر من واقع تتعدد فيه القوى المسلحة إلى احتكار الدولة للسلاح. فالخطة لا تبدأ بمصادرة الأسلحة، وإنما بوقف الهجمات، بما يتيح خلق بيئة أمنية أكثر هدوءا قبل الدخول في المرحلة الأكثر تعقيدا، وهي عملية التسليم والدمج. وفي هذا السياق، قال الزيدي إن الهدف هو ألا تبقى هذه التشكيلات كيانات مسلحة مستقلة، على أن يندمج أفرادها داخل الحشد الشعبي، وليس أن تستمر التنظيمات بأسمائها وهياكلها الحالية.

لكن وضع جدول زمني لا يلغي العقبات السياسية والأمنية أمام التنفيذ. فقد سبق للحكومة أن ربطت حصر السلاح بموعد 30 سبتمبر، إلا أن اعتراض الفصائل على الموعد دفع بغداد إلى إعادة صياغة المسار باعتبار سبتمبر موعدا لانطلاق العملية لا لإنهائها. كما أن بعض الفصائل تطالب بتمديد فترة التنفيذ إلى نهاية عام 2027، وهو ما يعني أن الجدول الذي أعلنه الزيدي لا يزال موضع تفاوض سياسي.

وتكمن أهمية الخطة في أن بغداد تحاول معالجة المسألة من خلال تغيير وظيفة السلاح داخل الدولة، وليس فقط جمعه. فالمطلوب، بحسب التصريحات، إنهاء وجود الفصائل ككيانات مستقلة مع إبقاء إمكانية دمج أفرادها في المؤسسات الرسمية. وهذا يطرح فارقا مهما بين تفكيك التنظيمات المسلحة وبين إقصاء عناصرها من مؤسسات الدولة، وهي معادلة قد تكون أساسية في محاولة تجنب فراغ أمني أو سياسي ينتج عن عملية نزع سلاح سريعة.

ويأتي ذلك في توقيت شديد الحساسية بالنسبة إلى العراق. فموعد بدء المسار يتزامن مع اكتمال الانسحاب الأميركي المقرر في 30 سبتمبر، الأمر الذي يزيل أحد أبرز المبررات التي تستخدمها الفصائل للاحتفاظ بسلاحها. لكن الانسحاب لا يعني تلقائيا موافقة الفصائل على التخلي عن قدراتها العسكرية، إذ تشير تقارير حديثة إلى أن جماعات نافذة لا تزال ترفض التسليم الطوعي للسلاح، فيما تربط أخرى موقفها بتطورات أمنية وسياسية إقليمية.

ومن هنا يصبح عنصر الضمانات في الأشهر الثلاثة الأولى بالغ الأهمية. فوقف الهجمات من جانب الفصائل مقابل عدم استهدافها أميركيا يفترض أن يوفر فترة خالية من التصعيد تسمح للحكومة ببدء المفاوضات والتنفيذ. لكن أي خرق خلال هذه المرحلة يمكن أن يعيد الملف إلى منطق الأمن والمواجهة، ويضعف قدرة بغداد على الانتقال إلى المرحلة التالية.

كما أن الحكومة العراقية تواجه معادلة أكثر تعقيدا من مجرد إقناع الفصائل بالتسليم. فالزيدي يحاول في الوقت نفسه الحفاظ على توازن علاقات العراق مع الولايات المتحدة وإيران، وهما طرفان يؤثران بصورة مباشرة أو غير مباشرة في البيئة الأمنية العراقية. وقد أبرزت تصريحات الزيدي أن حصر السلاح مرتبط أيضا برغبته في بناء اقتصاد أكثر استقرارا وربط العراق بعلاقات اقتصادية أوسع، بما يعني أن الملف الأمني يُقدَّم باعتباره شرطا لإعادة تعريف موقع العراق الإقليمي والاقتصادي.

مصر وسوريا: شراكة اقتصادية لبناء الثقة

دمشق - تحاول مصر وسوريا فتح مسار جديد في علاقاتهما يقوم على المصالح الاقتصادية، في خطوة تتجاوز الطابع البروتوكولي للاتصالات السياسية إلى بناء قنوات أكثر انتظاما بين الحكومتين وقطاعي الأعمال في البلدين.

ويأتي الاتفاق على عقد منتدى أعمال مشترك، بالتزامن مع بدء اجتماعات مجلس الأعمال المصري السوري، ليطرح الاقتصاد باعتباره مساحة يمكن من خلالها اختبار قدرة القاهرة ودمشق على بناء قدر من الثقة، في وقت لا تزال فيه العلاقة السياسية بحاجة إلى مزيد من التثبيت.

وجاءت الخطوة خلال الاجتماع الحكومي الثاني بين البلدين في دمشق، بمشاركة مسؤولين عن الاقتصاد والتجارة والاستثمار والطاقة والكهرباء والبترول والغاز والمناطق الحرة. واتفق الجانبان على آليات تنفيذية للتعاون في القطاعات ذات الأولوية، مع بحث تشكيل مجموعات عمل فنية، كما رحبا بانتهاء تشكيل مجلس الأعمال المشترك وعقد أولى جلساته، واتفقا على تنظيم منتدى أعمال لبحث الفرص التجارية والاستثمارية.

وتكمن أهمية هذه الخطوة في أنها تمنح العلاقات المصرية السورية بعدا مؤسسيا. فمجلس الأعمال يمكن أن يوفر قناة اتصال مستمرة بين الشركات والجهات الاقتصادية، بينما يسمح المنتدى المرتقب بتوسيع دائرة المشاركين والبحث في فرص استثمارية محددة. وبين المؤسستين، تتحول العلاقة الاقتصادية من ملفات تطرح في اللقاءات الحكومية إلى مسار يمكن أن يستمر حتى عندما تتباين المواقف السياسية.

> ما بدأ في دمشق لا يمثل نهاية الشكوك، بقدر ما يمثل اختبارا لتحويل العلاقة الثنائية من إدارة التباينات إلى بناء المصالح

وكان الاجتماع الثاني امتدادا للاجتماع الحكومي الأول الذي عقد في القاهرة في أبريل الماضي، ما يشير إلى محاولة بناء عملية تراكمية للتعاون بدلا من الاكتفاء بخطوات منفردة. واللافت أن الاجتماعات لم تقتصر على التجارة والاستثمار، وإنما شملت الطاقة والكهرباء والبترول والغاز والمناطق الحرة، وهي قطاعات يمكن أن تصبح أكثر أهمية في مرحلة إعادة بناء الاقتصاد السوري.

ومن هنا يمكن النظر إلى الاقتصاد باعتباره اختبارا للثقة أكثر من كونه بديلا عن السياسة. فالشركات تحتاج إلى وضوح في القواعد والإجراءات، والمستثمرون يحتاجون إلى بيئة مستقرة، فيما تتطلب مشاريع الطاقة والبنية التحتية والتصنيع والتجارة أفقا زمنيا أطول من عمر أي تفاهم سياسي عابر. وكلما توسعت المصالح المشتركة، أصبحت لدى الطرفين حوافز إضافية للحفاظ على قنوات الاتصال وإدارة الخلافات بدلا من تركها تتراكم.

لكن الطريق أمام هذه الشراكة ليس خاليا من التحديات. فالانتقال من الاتفاق على التعاون إلى تنفيذ مشاريع فعلية يحتاج إلى إجراءات قانونية ومصرفية وجمركية، وإلى قدرة المؤسسات السورية والمصرية على تحويل التفاهمات إلى فرص قابلة للاستثمار. كما أن طبيعة المرحلة السورية الانتقالية تجعل بعض الشركات أكثر حذرا في تقييم المخاطر، وهو ما يعني أن نجاح المنتدى لن يقاس بعدد المشاركين أو الاتفاقات المعلنة، وإنما بقدرته على إنتاج مشاريع واستثمارات قابلة للتنفيذ.

وتكتسب الطاقة أهمية خاصة في هذا السياق. فإدراج الكهرباء والبترول والغاز ضمن جدول الاجتماع يعكس اتساع نطاق البحث الاقتصادي، لكنه لا يعني أن مشاريع كبرى في هذه القطاعات قد أقرت بالفعل. والأرجح أن المرحلة الأولى ستتركز على تحديد مجالات التعاون وبناء مجموعات العمل والبحث في الإمكانات المتاحة، قبل الانتقال إلى اتفاقات أكثر تفصيلا. وهذا التدرج قد يكون ضروريا لتقليل المخاطر واختبار قدرة الطرفين على الوفاء بالتزاماتهما.

كما أن القطاع الخاص يمكن أن يؤدي دورا يتجاوز الاستثمار المباشر. فإعادة تنشيط التجارة وتسهيل حركة السلع والخدمات يمكن أن يصنع مصالح متبادلة أقل حساسية من الملفات السياسية. وإذا نجحت الشركات المصرية والسورية في بناء شبكات تعاون مستمرة، فقد تصبح المصالح الاقتصادية عاملا يساعد على تثبيت العلاقة الحكومية نفسها.

تقرأون في العدد

- من يدفع ثمن فجوة أسعار الصرف في ليبيا؟ ص2
- سقوط اليمن... وتحييد إيران لإسرائيل ص3
- القيّم السينمائي.. من اختيار الأفلام إلى صناعة المعنى ص4

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

ترامب بين حربين: إيران وضغوط الداخل

ليس من الصعب أن يربح الرئيس الأميركي معركة في الخارج، لكن الصعب أن يشرح للناخب في الداخل لماذا أصبح انتصاره أكثر كلفة في محطة الوقود وفي فاتورة البقالة.

رئيس عاد إلى البيت الأبيض بخطاب يعد بإنهاء الحروب وخفض التضخم واستعادة القدرة الشرائية للأميركيين، يجد نفسه الآن أمام حرب طويلة مع إيران، وأسعار طاقة مرتفعة، وضغط تضخمي لم يعد يبدو بالنسبة إلى الناخب مشكلة مجردة في بيانات الاقتصاد، بل شيئاً يراه كل يوم. وفي أحدث الاستطلاعات هبطت نسبة تأييد ترامب إلى 32 في المئة، وهو أدنى مستوى في قياسات الاستطلاع خلال مسيرته الرئاسية، فيما تراجع التأييد له بين الجمهوريين إلى 73 في المئة بعدما كان 82 في المئة قبل أسبوع واحد فقط.

الأرقام وحدها لا تقول إن انهياراً سياسياً قد وقع، ولا تسمح باستنتاج حاسم بشأن نتيجة الانتخابات النصفية المقبلة. لكنها تكشف شيئاً أكثر أهمية بالنسبة إلى رئيس يعتمد بدرجة كبيرة على ولاء قاعدته: بدأت المسافة تتسع بين ما وعد به ترامب وما يختبره الناخب في حياته اليومية. فالمواطن يسأل في النهاية سؤالاً بسيطاً: هل أصبحت حياتي أفضل أم أكثر كلفة؟

حين عاد ترامب إلى البيت الأبيض في يناير 2025، كانت رسالته الاقتصادية واضحة: كبح التضخم وتحسين أوضاع الأميركيين، بالتوازي مع وعد بإنهاء الحروب الخارجية بدلاً من فتح جبهات جديدة. هذه الوعود شكلت جزءاً أساسياً من الصورة التي دخل بها ولايته الثانية؛ ففي الساعات التي أعقبت تنصيبه كان تأييده يبلغ 47 في المئة في ذلك الاستطلاع. أما اليوم، فقد أصبحت المسافة بين تلك اللحظة والواقع السياسي الراهن أكثر وضوحاً.

المشكلة أن الاقتصاد لا يتعامل مع السياسة الخارجية باعتبارها ملفاً منفصلاً. الحرب في إيران لم تبق في الشرق الأوسط. اضطراب أسواق الطاقة انتقل إلى الاقتصاد الأميركي، وارتفعت أسعار البنزين والديزل بصورة حادة، بينما باتت تكلفة الحرب نفسها عبئاً إضافياً على الميزانية الفيدرالية. وقد قدّر مكتب الميزانية في الكونغرس أن كلفة الحرب بلغت نحو 38 مليار دولار حتى الأول من أغسطس، مع توقع ارتفاعها بنحو 3 مليارات دولار شهرياً إذا استمرت العمليات بالمستوى نفسه. كما حذّر من أثر إضافي على التضخم في عام 2027.

وهنا تحديداً تنكسر الحدود بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية. فالرئيس يستطيع أن يقول إن الحرب ضرورية للأمن القومي، وإن إيران تمثل تهديداً لا يمكن تجاهله، وإن الضربات العسكرية حققت أهدافاً استراتيجية. لكن المواطن الذي يدفع أكثر لملء خزان سيارته لا يرى هذه المعادلة بالطريقة نفسها بالضرورة. بالنسبة إليه، السؤال ليس فقط ما إذا كانت العملية العسكرية مبررة استراتيجياً، وإنما ما إذا كان ثمنها قد أصبح جزءاً من حياته اليومية.

رغم ذلك، لا ينبغي قراءة الأرقام باعتبارها انقلاباً في المزاج الجمهوري أو حكماً نهائياً على مستقبل ترامب السياسي. فالقاعدة الجمهورية ما زالت تمنحه نسبة تأييد مرتفعة نسبياً مقارنة بمستوى تأييده الوطني، ولا تزال قضايا أخرى، بينها الهجرة، تحظى بدعم كبير داخل الحزب. لكن التراجع في ملف المعيشة يحمل دلالة مختلفة، لأنه يمس العلاقة الأكثر مباشرة بين الناخب والرئيس: الوعد بأن السلطة ستجعل الحياة اليومية أقل كلفة وأكثر أمناً.

هذه العلاقة كانت جزءاً من قوة ترامب السياسية منذ عودته إلى المشهد الوطني. فهو لم يقدم نفسه فقط باعتباره رجل سياسة خارجية أو رئيساً يتبنى موقفاً متشدداً من خصوم الولايات المتحدة، بل باعتباره أيضاً السياسي القادر على «إصلاح» الاقتصاد الذي يقول ناخبون كثيرون إنه لم يعد يعمل لصالحهم كما ينبغي.

والأكثر تعقيداً أن الحرب جاءت في لحظة لا تزال فيها الضغوط التضخمية قائمة. في هذه البيئة، تصبح السياسة الخارجية امتداداً للسياسة الاقتصادية. وحين يقول البيت الأبيض إن الحرب تخدم الأمن الأميركي، فإن السؤال المقابل الذي يواجهه الرئيس في الداخل هو: ماذا عن الأمن الاقتصادي؟ وهل يمكن إقناع الناخب بأن ارتفاع تكلفة الطاقة هو ثمن مؤقت لإستراتيجية ضرورية، أم أن الحرب تحولت إلى عبء طويل الأجل لا يتناسب مع الوعود التي سبقتها؟

تزداد صعوبة الإجابة لأن الحرب نفسها لم تعد تبدو قضية بعيدة عن الناخب. فقد أظهر استطلاع لمؤسسة إبسوس أن 34 في المئة فقط يؤيدون الضربات الأميركية على إيران.

وللمرة الأولى منذ بدء الحرب، بدأت بعض الأصوات الجمهورية نفسها تتعامل معها بوصفها مشكلة سياسية داخلية.

وهنا ربما تكمن المشكلة الأعمق أمام ترامب. فالرئيس يستطيع إدارة حرب من البيت الأبيض، لكنه لا يستطيع إدارة الطريقة التي يشعر بها المواطن عندما يدفع ثمنها. ويمكن للإدارة أن تشرح الأرقام الإستراتيجية، وأن تتحدث عن الردع والتهديدات الإقليمية والمصالح الأميركية، لكن الناخب لا يعيش في غرفة العمليات. إنه يعيش في متجر، وعلى طريق سريع، وفي منزل عليه فواتير شهرية. وعندما تصبح الحرب عاملاً في تلك الفواتير، فإنها تدخل تلقائياً إلى السياسة الداخلية.

> الأرقام تكشف فجوة بين وعود ترامب وواقع الناخبين؛ الشرعية الشعبية لا تُبنى بالخطاب، بل بتحسين الحياة اليومية

لهذا تبدو انتخابات التجديد النصفي المقبلة اختباراً مختلفاً عن الانتخابات الرئاسية. لن يكون السؤال المباشر فقط عن ترامب، بل عن قدرة الجمهوريين على الدفاع عن أغلبيتهم في الكونغرس في ظل اقتصاد يضغط على الناخبين وحرب لا تحظى بتأييد واسع.

لكن الأهم من الأرقام الانتخابية نفسها هو التحول في طبيعة السؤال الذي يواجهه ترامب. في بدايات ولايته الثانية كان السؤال يدور كثيراً حول قدرته على فرض أجندته السياسية وإعادة تشكيل واشنطن. أما الآن، فإن السؤال الأكثر إلحاحاً أصبح أكثر بساطة وأشد قسوة: هل يستطيع الرئيس أن يثبت للأميركيين أن السياسة التي ينتهجها في الخارج لا تجعل حياتهم أكثر كلفة في الداخل؟

تلك هي المفارقة التي لا يمكن لأي خطاب سياسي أن يخفيها طويلاً. فالشرعية الشعبية لا تعني أن يوافق الناخب على كل قرار للرئيس، ولا أن تخلو السياسة من الأزمات والحروب. لكنها تقوم، في نهاية المطاف، على وجود علاقة مفهومة بين الوعود والنتائج.

قد يستطيع ترامب أن يعيد ترتيب رسالته، أو أن يحمّل خصومه السابقين مسؤولية التضخم، وقد تتغير الأرقام مرة أخرى قبل نوفمبر. لكن التحدي الذي تكشفه استطلاعات سبتمبر أعمق من حركة أسبوعية في نسب التأييد. إنه يتعلق بالثقة.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الأربعاء 2026/09/23
السنة 49 العدد 13921

من يدفع ثمن فجوة أسعار الصرف في ليبيا؟

الإعمار بالدينار الليبي... والفاتورة بالدولار الأميركي

الإعمار في ليبيا ضرورة لا خلاف عليها، لكنه يفتح تحدياً اقتصادياً يتجاوز بناء الطرق والموانئ والمساكن. فمع اتساع التعاقدات الأجنبية، يبرز سؤال العملة الأجنبية في اقتصاد يعاني فجوة واسعة بين السعر الرسمي والموازي. وبينما تحتاج البلاد إلى الاستثمار، يبقى التحدي: كيف تموّل الإعمار دون أن يدفع الدينار الثمن؟

صلاح الهوني
إعلامي ليبي

الإعمار عادةً ما يكون خبراً جيداً. فهو يعني طرقاً جديدة، ومطارات وموانئ، ومساكن ومستشفيات، وشركات تعود إلى العمل، واقتصاداً يستعيد شيئاً من الحياة بعد سنوات طويلة من الانقسام والتعطل. لكن في ليبيا، في ظل اقتصاد يعتمد على النفط وسوق صرف منقسم بين سعر رسمي وآخر موازٍ، يمكن أن يخفي الإعمار وراء صورته المشرقة سؤالاً أقل راحة: من يدفع الثمن في النهاية؟

كل دينار تنفقه الدولة على مشروع كبير له قصة؛ جزء منه يتحول إلى أجور ومشتريات محلية وجزء يذهب إلى شركات أجنبية

السؤال لا يتعلق بما إذا كانت ليبيا تحتاج إلى الإعمار؛ فهي تحتاج إليه بشدة. ولا يتعلق أيضاً بما إذا كان من مصلحة البلاد أن تستقطب شركات مصرية وتركية وأجنبية لتنفيذ مشاريع كبرى؛ فالاستثمار والخبرة الأجنبية يمكن أن يكونا جزءاً مهماً من عملية إعادة البناء. المسألة تتعلق بشيء أكثر جوهرية: كيف تتحرك الأموال داخل الاقتصاد الليبي عندما يكون العقد بالدينار، بينما جزء كبير من كلفة تنفيذه، وفي النهاية جزء من أرباح الشركة والتزاماتها، محسوب بالدولار أو اليورو؟

هذه الفجوة بين عملة العقد وعملة الاقتصاد الحقيقي قد تبدو للوهلة الأولى تفصيلاً محاسبياً، لكنها في اقتصاد يعاني أصلاً من نقص الثقة وتعدد أسعار الصرف يمكن أن تصبح مسألة نقدية وسياسية بامتياز. فالشركة الأجنبية لا تنظر إلى الدينار بوصفه الغاية النهائية من التعاقد. هي تحتاج إلى دفع أجور ومعدات ومواد وخدمات، وتسوية التزامات خارجية، وتمويل عملياتها، واسترداد رأس المال وتحويل أرباحها وفق القواعد القانونية. وإذا كانت نسبة مهمة من هذه الالتزامات مقومة بالعملة الأجنبية، فإن حصول الشركة على مستحقاتها بالدينار لا ينهي حاجتها إلى الدولار، بل قد يبدأها.

هنا تظهر المشكلة التي ينبغي أن تشغل صانع السياسة قبل أن تشغل الشركة. ماذا يحدث عندما تتوسع مشاريع الإعمار بسرعة أكبر من قدرة النظام المصرفي على توفير النقد الأجنبي المرتبط بها؟ وإذا كانت الشركة لا تستطيع الحصول على احتياجاتها من الدولار من خلال القنوات الرسمية في الوقت المناسب، فإن السوق الموازية تصبح، بحكم الواقع، بديلاً. وعندما يتكرر ذلك مع عدد كبير من الشركات وعقود كبيرة، فإن الطلب الناتج عن الإعمار لا يبقى داخل دفاتر الشركات، بل ينتقل إلى سوق الصرف، ثم إلى الأسعار، ثم إلى المستهلك.

ليس المقصود هنا القول إن مشاريع الإعمار هي التي صنعت أزمة الدينار الليبي. سيكون ذلك تبسيطاً غير دقيق لمشكلة أعمق بكثير. صندوق النقد الدولي قال في أبريل 2026 إن المسار المالي الحالي لليبيا غير مستدام، وإن العجز الكبير في المالية العامة يضغط على سعر الصرف والاحتياطيات والتضخم، بينما لا تزال الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازية كبيرة بسبب استمرار الطلب الزائد على النقد الأجنبي. وأشار الصندوق كذلك إلى أن خفض قيمة الدينار والتدابير الإدارية وحدها لا تستطيع معالجة الاختلالات التي تنتج أساساً عن السياسة المالية والإنفاق العام.

لكن وجود مشكلة أكبر لا يلغي ضرورة النظر إلى المشكلات الأصغر التي يمكن أن تزيدها تعقيداً. وإذا كانت ليبيا مقبلة على مرحلة تتوسع فيها مشاريع البناء والإعمار والتعاقدات الخارجية، فإن السؤال عن الأثر النقدي لهذه المشاريع يجب أن يصبح جزءاً من دراسة المشروع نفسه، لا مسألة تترك لما بعد توقيع العقد.

فالعقد الذي تبلغ قيمته مئات الملايين أو مليارات الدولارات ليس مجرد اتفاق بين الحكومة وشركة تنفيذ. إنه، في اقتصاد صغير نسبياً ومفتوح على الاستيراد، تدفق مالي له آثار على الطلب على العملة الأجنبية. وإذا كانت نسبة كبيرة من المدفوعات ستعود في النهاية إلى الخارج لشراء معدات ومواد أو تحويل أرباح، فإن الدولة تحتاج إلى معرفة حجم التدفقات الخارجة وتوقيتها، ومقارنتها بقدرة النظام المصرفي على توفير النقد الأجنبي.

وهذا مهم بصفة خاصة في ليبيا لأن الفارق بين السعرين ليس نظرياً. ففي أغسطس 2026، أظهرت بيانات نشرتها وكالة الأنباء الليبية أن الدولار كان يباع رسمياً بنحو 6.35 دينار، مقابل نحو 8.71 دينار في السوق الموازية، أي بفارق يقارب 37 في المئة عن السعر الرسمي. في مثل هذه البيئة، لا يكون الوصول إلى الدولار مجرد إجراء مصرفي؛ إنه جزء من اقتصاد كامل للحوافز. ومن يستطيع الوصول إلى العملة الأجنبية بالسعر الرسمي يحصل عملياً على ميزة كبيرة مقارنة بمن يضطر إلى شرائها من السوق الموازية.

لهذا فإن السؤال الحقيقي ليس لماذا تحتاج الشركات الأجنبية إلى الدولار. هذا أمر طبيعي في اقتصاد عالمي. السؤال هو: هل تستطيع الدولة أن تجعل الطريق إلى الدولار يمر عبر النظام المالي الرسمي، وبسعر وآلية يمكن التنبؤ بهما، أم أنها تترك الشركات مضطرة إلى البحث عن العملة في سوق موازية لا يمكن أن تكون محايدة في آثارها؟

الشركات الأجنبية التي دخلت أو تستعد للدخول في مشاريع الإعمار الليبية تقدم مثالاً مهماً على هذه المسألة، لا لأنها تمثل مشكلة، بل لأنها تمثل نوعاً من التدفقات المالية التي ينبغي للاقتصاد الليبي أن يكون مستعداً لإدارتها. عندما تصل التعاقدات إلى مليارات الدولارات، فإن السؤال لا يعود متعلقاً بقدرة شركة منفردة على تنفيذ مشروع، وإنما بقدرة النظام المالي على استيعاب مشروع بهذا الحجم من دون خلق اختلالات إضافية.

الشركة، في نهاية المطاف، ليست مؤسسة خيرية. إذا وقعت عقداً بالدينار، لكنها تدفع جزءاً كبيراً من تكاليفها بالدولار، فسوف تحاول حماية هامشها المالي. وإذا كان النظام المصرفي يوفر لها النقد الأجنبي بصورة منتظمة وشفافة، فستنتهي العملية داخل النظام الرسمي. أما إذا كان الوصول إلى الدولار محدوداً أو بطيئاً أو غير متناسب مع احتياجاتها، فستبحث عن البديل المتاح. وهنا تصبح السوق الموازية جزءاً من سلسلة تمويل المشروع، حتى لو لم يكن ذلك هو التصميم الأصلي للعقد.

وهذه هي النقطة التي تستحق أكبر قدر من الانتباه. فالسوق الموازية لا تعيش خارج الاقتصاد الحقيقي كما لو كانت جزيرة منفصلة. إنها تتغذى من الطلب على العملة الأجنبية، وكلما اتسعت الفجوة بين السعرين، زادت الحوافز للبحث عن الدولار خارج النظام الرسمي. وقد أشار صندوق النقد الدولي بالفعل إلى أن تقليص الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي وإزالة التشوهات في سوق الصرف يمكن أن يقللا من حوافز اللجوء إلى السوق الموازية، لكنه شدد في الوقت نفسه على أن معالجة سعر الصرف لا يمكن أن تحل محل ضبط المالية العامة.

الدولة تريد الإعمار لأنه شرط للنمو، لكنها تحتاج في الوقت نفسه إلى تمويل الإعمار بطريقة لا تزيد الضغوط على سعر الصرف. تريد استقدام الشركات الأجنبية لأنها تحتاج إلى المال والخبرة، لكنها لا تريد أن تتحول التعاقدات الخارجية إلى مصدر إضافي للطلب غير المنظم على الدولار. تريد إنفاق المزيد على البنية التحتية، لكنها تحتاج إلى حماية القوة الشرائية للمواطن الذي يعيش في اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على الواردات.

لذلك لا ينبغي النظر إلى الإعمار بوصفه مجرد مسألة إنفاق حكومي. إنه اختبار للسياسة النقدية والمالية في آن واحد.

كل دينار تنفقه الدولة على مشروع كبير له قصة بعد أن يغادر الخزانة. جزء منه يتحول إلى أجور ومشتريات محلية، وجزء قد يذهب إلى شركات أجنبية، وجزء يتحول إلى واردات، وجزء آخر قد يصبح طلباً على النقد الأجنبي. وما يهم ليس حجم العقد وحده، بل تركيبته. فالمشروع الذي يستخدم نسبة مرتفعة من العمالة والمواد والخدمات المحلية يختلف في أثره النقدي عن مشروع يستورد معظم مكوناته من الخارج. والمشروع الذي تُدفع مستحقاته على مراحل متوافقة مع التدفقات النقدية يختلف عن مشروع يولد طلباً ضخماً ومفاجئاً على العملة الأجنبية.

لهذا تحتاج ليبيا إلى أن تتعامل مع عقود الإعمار الكبرى بوصفها جزءاً من السياسة الاقتصادية الكلية، لا باعتبارها ملفات منفصلة بين الوزارات والجهات المنفذة. يجب أن يعرف صانع القرار، قبل توقيع العقد، مقدار المكون المحلي، وحجم المدفوعات الخارجية، وتوقيت الحاجة إلى الدولار، وآلية تحويل الأرباح، ومصدر النقد الأجنبي، والأثر المتوقع على ميزان المدفوعات وعلى المصارف وعلى سوق الصرف.

الإعمار في ليبيا ليس مجرد بناء طرق وموانئ بل اختبار للسياسة النقدية والمالية حيث تتحول العقود بالدينار إلى طلب متزايد على الدولار

هذه ليست بيروقراطية زائدة. إنها محاولة لمنع مشكلة صغيرة في بداية المشروع من أن تصبح مشكلة أكبر بعد سنوات.

والأمر يصبح أكثر إلحاحاً لأن المواطن الليبي هو الحلقة الأخيرة في هذه السلسلة. فحين يرتفع الدولار في السوق الموازية، لا يتوقف أثره عند التجار أو الشركات التي تتعامل مباشرة مع الخارج. ينتقل سريعاً إلى أسعار السلع المستوردة، وإلى تكاليف النقل، وقطع الغيار، والأدوية، والأغذية، والخدمات. وقد ربطت وكالة الأنباء الليبية في أغسطس بين ارتفاع الأسعار وعوامل متعددة، من بينها فجوة سعر الصرف وارتفاع تكاليف الاستيراد وضعف الإنتاج المحلي والمضاربة والتخزين.

وهنا يصبح السؤال أكثر قسوة: هل يمكن أن تبني ليبيا طريقاً جديداً، لكنها تجعل كلفة استخدامه أعلى على المواطن بسبب الطريقة التي مولت بها بناءه؟

إذا حدث ذلك، فإن المشكلة ليست في الطريق ولا في الشركة التي بنته. المشكلة في النظام الذي لم ينجح في الفصل بين تمويل التنمية وتمويل الطلب المضطرب على النقد الأجنبي.

الإعمار ينبغي أن يفعل العكس تماماً. يجب أن يكون وسيلة لزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد، لا مجرد قناة لتوزيع الإنفاق. الطريق الجيد يجب أن يخفض تكلفة النقل. الميناء الأكثر كفاءة يجب أن يزيد التجارة. المستشفى الجديد يجب أن يحسن الخدمة. المنطقة الصناعية يجب أن تنتج شيئاً يمكن بيعه. والمشروع السكني يجب أن يخلق قيمة اقتصادية تتجاوز كلفة بنائه. إذا لم ينتج الإعمار هذه الآثار، فإنه يتحول بسهولة من استثمار في المستقبل إلى فاتورة كبيرة للحاضر.

وهنا تكمن أهمية المكون المحلي. فكلما استطاعت ليبيا أن تزيد نسبة العمالة والخدمات والمواد المحلية في مشاريعها، تحولت نسبة أكبر من أموال الإعمار إلى دخل داخل الاقتصاد بدلاً من أن تتحول مباشرة إلى طلب على العملات الأجنبية. وكلما ارتفعت قدرة الشركات الليبية على الدخول في سلاسل التوريد، أصبح الإعمار وسيلة لبناء قطاع خاص، لا مجرد سوق للشركات الأجنبية.

هذا لا يعني الانغلاق أمام الشركات الخارجية. العكس هو الصحيح. ليبيا تحتاج إلى الشركات الأجنبية، لكنها تحتاج إليها بطريقة تساعد على نقل المعرفة والخبرة وتطوير الموردين المحليين، لا بطريقة تجعل الاقتصاد مجرد موقع لتنفيذ مشاريع تمول من الداخل وتدفع تكاليفها إلى الخارج.

وهذه النقطة تكتسب أهمية خاصة في اقتصاد يعتمد على النفط. النفط يوفر لليبيا العملة الأجنبية، لكنه لا يوفر تلقائياً اقتصاداً متنوعاً. وإذا استخدمت الإيرادات النفطية لتمويل مشروعات ضخمة دون إصلاح المؤسسات وآليات الصرف والمالية العامة، فقد ينتهي الأمر إلى زيادة الإنفاق من دون زيادة مماثلة في القدرة الإنتاجية. وهذا بالضبط ما يحذر منه صندوق النقد الدولي عندما يربط استمرار الضغوط على الدينار بالإنفاق المالي الكبير، ويدعو إلى استخدام الإيرادات النفطية الاستثنائية لبناء هوامش أمان وتسريع الإصلاح بدلاً من تحويلها كلها إلى إنفاق دائم.

لذلك فإن إصلاح سعر الصرف لا ينبغي أن يُفهم باعتباره معركة رقمية حول ما إذا كان الدولار يساوي ستة دنانير أو ثمانية. القضية أعمق من ذلك. سعر الصرف هو في النهاية مرآة لميزان أوسع بين ما يدخل الاقتصاد من عملة أجنبية وما يطلبه الاقتصاد منها، وبين الإنفاق والإيرادات، وبين الإنتاج والاستهلاك، وبين الثقة وعدم اليقين.

وحين تكون هذه المعادلة مختلة، فإن محاولة الدفاع عن سعر صرف معين باستخدام الاحتياطيات أو الإجراءات الإدارية قد تؤجل المشكلة لكنها لا تلغيها. وقد أكد صندوق النقد الدولي في تقييمه لعام 2026 أن إجراءات مصرف ليبيا المركزي يمكن أن تخفف الضغوط مؤقتاً، لكنها لا تستطيع وحدها معالجة الاختلالات الناتجة عن المسار المالي غير المستدام.

من هنا ينبغي أن يبدأ النقاش الحقيقي حول إعمار ليبيا. ليس من السؤال عن عدد المشاريع التي يمكن توقيعها، وإنما عن نوع الاقتصاد الذي ستتركه هذه المشاريع وراءها.

يمكن لليبيا أن تنفق مليارات الدولارات وتبني آلاف الكيلومترات من الطرق والمنشآت، لكنها لن تكون قد أعادت بناء اقتصادها إذا ظل القطاع الخاص ضعيفاً، والنظام المصرفي عاجزاً عن تمويل النشاط، وسوق الصرف منقسماً، والدولة تنفق أكثر مما تستطيع تحمله. صندوق النقد نفسه يرى أن ضعف المؤسسات والقطاع الخاص والاعتماد الثقيل على النفط من أبرز العوائق أمام نمو أكثر استدامة، وأن تحسين بيئة الأعمال والوصول إلى التمويل وإنفاذ العقود وتطوير القطاع الخاص جزء من الحل.

لهذا فإن الإعمار الناجح ليس ذلك الذي ينفق أكبر قدر من المال، وإنما الذي يحول المال إلى قدرة اقتصادية جديدة.

المطلوب ليس وقف الإعمار، بل إصلاح هندسته المالية. وليس منع الشركات الأجنبية، بل تنظيم تدفقاتها النقدية من خلال النظام المصرفي الرسمي. وليس تثبيت الدينار بأي ثمن، بل معالجة الأسباب التي تجعل الفجوة بين السعر الرسمي والموازي قابلة للاتساع. وليس تحميل الشركات مسؤولية السوق الموازية، بل بناء نظام يجعل اللجوء إليها أقل ضرورة وأقل ربحية.

في النهاية، هناك فرق بين أن تبني دولة اقتصاداً وأن تبني فوق اقتصادها. ليبيا تحتاج إلى الأول.

فإذا كانت عقود الإعمار تُدفع بالدينار، بينما تحتاج الشركات إلى الدولار، فإن الدولة مطالبة بأن تعرف مسبقاً من أين سيأتي الدولار، وكيف سيدخل النظام المصرفي، ومتى سيخرج، وما الذي سيبقى داخل الاقتصاد الليبي بعد انتهاء المشروع. هذه ليست أسئلة ثانوية يمكن تركها للمحاسبين. إنها جوهر السياسة الاقتصادية في بلد يحاول أن يعيد بناء نفسه بينما لا يزال سعر عملته يعكس هشاشة مؤسساته وانقسام سياساته.

الإعمار يمكن أن يكون بداية دورة اقتصادية جديدة، لكنه يمكن أيضاً، إذا أسيء تصميمه، أن يصبح مصدراً جديداً للضغط على الدينار. والفارق بين الاحتمالين لا تحدده قيمة العقد وحدها، بل جودة النظام الذي يدير العقد.

الفجوة بين السعر الرسمي والموازي تجعل السوق الموازية جزءاً من تمويل المشاريع ما يرفع الأسعار وينقل الضغط إلى المواطن

لهذا ينبغي أن يكون المعيار الحقيقي للإعمار الليبي أكثر صرامة من مجرد حجم الإنفاق أو عدد المشاريع المنجزة. السؤال الذي يجب أن يظل حاضراً هو: ماذا أضاف المشروع إلى الاقتصاد؟ كم من قيمته بقي داخل ليبيا؟ كم وظيفة خلق؟ كم شركة محلية شاركت فيه؟ وما مقدار النقد الأجنبي الذي احتاجه؟ والأهم: هل خرج المواطن من المشروع بخدمة أفضل وقوة شرائية أكثر استقراراً؟

فالإعمار الذي يستهلك الدينار ولا يبني الإنتاج سيظل إنفاقاً، والإعمار الذي يخلق طلباً على الدولار من دون أن يرفع قدرة الاقتصاد على توليد القيمة سيظل عبئاً مؤجلاً.

أما الإعمار الحقيقي فهو شيء آخر: أن تتحول الأموال القادمة لبناء الطرق والمباني والموانئ والمستشفيات إلى اقتصاد أكثر إنتاجاً، ونظام مصرفي أكثر كفاءة، وقطاع خاص أكثر قدرة، ودينار أكثر استقراراً.

عندها فقط يمكن القول إن ليبيا لم تدفع ثمن إعادة إعمارها مرتين: مرة حين بنت الحجر، ومرة حين فقد المواطن جزءاً من قدرته على شراء ما يحتاجه.

اتساع فجوة سعر الصرف

من يربح من عودة داعش؟

أنس الشيخ مظهر
كاتب من كردستان العراق

داعش لا يحتاج إلى استعادة الموصل أو الرقة كي يكون مفيداً لأحد. يكفيه أن يفجّر عبوة على طريق صحراوي، أو يغتال ضابطاً في كمين ليلي، حتى يعيد ترتيب أولويات منطقة بأكملها. وهذا بالضبط هو السؤال الذي ينبغي أن يبدأ منه أي نقاش حول هذا التنظيم: "من الذي يربح من عودته، ولو بالحد الأدنى؟"

والجواب، بصراحة، أكبر من القول إن داعش يعمل لصالح هذا الطرف أو ذاك؛ فهذا الطرح بحق طرح ساذج يتعارض مع المنطق. فكما ذكرنا سابقاً في أكثر من مقال، إن داعش تنظيم فوضوي يفتقر لما يمكن أن نسميه "البعد الاستراتيجي" في تحركاته. يكفي لأي قوة مقابلة أن تخلق فجوة أمنية في أي مكان حتى ترى قطعان داعش "الجهادية" تزحف لملء هذه الفجوة، وبذلك يحقق، بقصد أو دون قصد، غايات القوة المقابلة متصوراً أنه حقق فتحاً جديداً.

داعش لا يحتاج إلى السيطرة على مدن كبرى ليؤثر؛ مجرد هجوم صغير يعيد ترتيب الأولويات ويخدم أطرافاً تجد في بقائه مصلحة سياسية وأمنية

على هذا الأساس علينا البحث عن الطرف الذي من مصلحته الآن أن ينتعش داعش ويظهر على الساحة من جديد.

● **أولاً، تحويل الأنظار عن المواجهة بين طهران وواشنطن:** كلما تصدّر الحديث عن خلايا داعش النائمة، تراجعت تلقائياً الأسئلة الأكثر إحراجاً لطهران: كيف يتم احتواء نفوذها العسكري في العراق؟ كيف تُفكّك شبكة فصائلها الإقليمية؟ إلى أي مدى يستمر برنامجها الصاروخي؟ فحين يتحول الخطر الأعلى إلحاحاً إلى "إرهاب جهادي متنقل"، يصبح التنسيق الأمني مع طهران وأذرعها، لا مواجهتها، هو الخيار العملي في نظر بعض العواصم الغربية. إيران هنا لا تحتاج إلى توجيه عمليات داعش مباشرة؛ يكفيها أن يبقى الخطر حياً بالقدر الذي يجعل صورتها تنتقل من "مصدر توتر إقليمي" إلى "شريك لا غنى عنه" في أي معادلة لمكافحة الإرهاب.

● **ثانياً، إبقاء مبرر السلاح خارج الدولة في العراق:** المشكلة الحقيقية التي تواجهها الفصائل الموالية لإيران اليوم ليست ضعف قدرتها العسكرية، بل تآكل مبرر وجودها المسلح خارج مؤسسات الدولة، مع تصاعد الضغط الشعبي والدولي لحصر السلاح. وحين تضع الحكومة مهلة نهائية لتسليم السلاح، لا يكون الرفض من طرف مجهول، بل من فصائل معروفة بالاسم –كتائب حزب الله، حركة النجباء، كتائب سيد الشهداء– تُعلن رفضها علناً، وتحتمي، متى ضاق الخناق القانوني، بتشكيلات جديدة وأسماء بديلة تحمل السلاح نفسه والولاء نفسه تحت عنوان مختلف. وكلما ارتفع منسوب الخوف من داعش، أصبح من الأسهل على هذه الفصائل تصوير نفسها بوصفها "خط الدفاع الأخير"، لا عبئاً على سيادة الدولة.

والمفارقة أن هذا المبرر يتعزز بالتزامن مع تطور آخر يبدو بلا علاقة مباشرة بالسلاح؛ اكتمال انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق في 30 سبتمبر 2026، بعدما كانت هذه القوات تشكّل، إلى جانب دورها العسكري الرمزي، شبكة استخبارات ومراقبة جوية ورصداً لتحركات الخلايا النائمة قرب الحدود السورية. رحيل هذا الرقيب الدولي لا يعني تلقائياً تصنيع تهديد، لكنه يعني أن مهمة تصنيف أي حادثة أمنية –هل هي عملية داعشية فعلية أم شيء آخر– تنتقل بالكامل إلى أجهزة عراقية تتقاطع داخلها، بحسب تقارير متعددة، ولاءات فصائلية مع مؤسسات الدولة. فالانسحاب، هنا، ليس السبب في إحياء داعش، لكنه ظرف يجعل أي إحياء –حقيقياً كان أم مُضخّماً– أصعب تفنيداً وأسهل توظيفاً.

● **ثالثاً، إرباك سوريا وإضعاف الواقع الميداني فيها:** في سوريا، يمثل استقرار الدولة الجديدة تهديداً مباشراً لمصالح بُنيت خلال سنوات الحرب على الفوضى وتعدد السلاح والحدود المفتوحة. فكل خلية داعشية نائمة، وكل هجوم في البادية أو المناطق الحدودية، يفرض على دمشق استنزاف جزء من قدراتها الأمنية بدل توجيهها بالكامل نحو بناء مؤسسات الدولة وضبط الحدود. وإذا تحولت الحدود السورية العراقية من جديد إلى منطقة اضطراب، فإنها تصبح أكثر قابلية لاختراق الشبكات غير الرسمية، وهو ما يمنح إيران فرصة لإعادة تنشيط خطوط الاتصال مع حزب الله في لبنان، بدل أن تجد نفسها أمام دولة سورية تُغلق هذه المسارات نهائياً.

● **رابعاً، اقتصاد الفوضى:** وهنا الفكرة الأقل تداولاً، رغم أنها ربما الأكثر واقعية. تقارير متعددة تشير إلى أن بعض فصائل الحشد تسيطر على معابر غير شرعية مع سوريا تُستخدم في تهريب المخدرات، وأنها عارضت خططاً لرفع القبود عن التجارة الحدودية الرسمية، خشية أن يفتح ذلك الباب أمام أطراف أخرى للمنافسة على تجارة غير مشروعة تدرّ عليها أموالاً طائلة دون أن تدفع عليها أي مستحقات. في هذا السياق، فإن استمرار حالة اللا استقرار الأمني على الحدود ليس عبئاً على هذه الفصائل، بل شرط بقاء لاقتصاد موازٍ كامل. فطالما بقيت الحدود "خطرة" بما يكفي، هناك مبرر للسيطرة عليها، وبالتالي السيطرة على المعابر وعائداتها. فداعش، من هذه الزاوية، ليس فقط ورقة سياسية أو أمنية، بل أيضاً غطاء مثالي لاقتصاد غير معلن لا تريد الأطراف المستفيدة منه أن يُفتح على مصراعيه.

المفارقة الكبرى أن داعش، الذي قاتلته هذه الفصائل نفسها لسنوات، يمكن أن يتحول إلى عامل يخدمها بصورة غير مباشرة. فكلما ارتفع خطر التنظيم، ارتفعت الحاجة إلى السلاح، وكلما ارتفعت الحاجة إلى السلاح تراجع النقاش حول احتكاره من الدولة، وكلما بقيت الحدود مضطربة بقيت مربحة لمن يسيطر عليها. لذلك فإن مواجهة خطر داعش لا تكون فقط بملاحقة خلاياه عسكرياً، بل بقطع الطريق على كل من يجد في بقائه، ولو ضعيفاً ومتحركاً، مصلحة سياسية أو أمنية أو مالية. فداعش القوي خطر على الجميع، أما داعش الضعيف الذي يظهر بين الحين والآخر، فقد يكون بالضبط الورقة التي تحتاجها أطراف لا تريد لا حرباً كبرى تُنهي وجوده كلياً، ولا استقراراً كاملاً يُنهي وظيفته السياسية.

لعبة الفوضى المحسوبة

سقوط اليمن... وتحييد إيران لإسرائيل

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

تتابع "الجمهوريّة الإسلاميّة" حربها على دول المنطقة، مستهدفة دول الخليج العربي. تعتدي على دول الخليج نظرا إلى أن ليس في استطاعتها سوى تحييد إسرائيل التي تخشى ردّ فعلها. إلى متى تبقى إسرائيل تتفرّج؟ ذلك هو السؤال الكبير الذي ستجيب عنه الأسابيع المقبلة.

يمثل ما تفعله إيران، عبر الحوثيين، محاولة لرسم خريطة سياسية وأمنيّة جديدة للمنطقة. سقط اليمن، عمليا، إثر دخول "جماعة أنصار الله" المخا وتمركز مقاتليها في جزر عدّة يستطيعون من خلالها تعطيل الملاحة في البحر الأحمر. لم تعد إيران في اليمن الشمالي فقط. باتت أيضا، عبر الحوثيين، في الوسط والجنوب.

على الأرض، باتت "الجمهوريّة الإسلاميّة" تتحكم بطرق النفط والغاز في المنطقة بعدما صارت في مضيق باب المندب ومضيق هرمز في الوقت ذاته. الأكيد أنّ مثل هذا الوضع غير مقبول، لا إقليميا ولا دوليا، على الرغم من كل التلكؤ الذي تبديه الولايات المتحدة.

هل المطلوب أميركيا خلق توازن جديد تلعب فيه إسرائيل دورا أكبر على صعيد الأمن الإقليمي؟ قد لا يكون صدفة وجود عبد الرحمن محمد عبد اللهي، رئيس جمهوريّة أرض الصومال التي تعترف بها إسرائيل وتمتلك فيها وجودا عسكريا، في واشنطن حديثا...

تمثّل السيطرة على صنعاء، قبل اثني عشر عاما، بداية صعود نجم الحوثيين الذين بات في استطاعتهم إغلاق مضيق باب المندب متى وجدوا ذلك مناسبا...

ومتى وجدت "الجمهوريّة الإسلاميّة" في إيران أنّ من الضروري اللجوء إلى مثل هذه الخطوة الانتحارية. إنّها خطوة انتحارية، إنّما في المدى الطويل، نظرا إلى أن استمرار الوضع الراهن يخنق دول المنطقة ويجعل من ارتفاع أسعار النفط والغاز ارتفاعا لا سقف له!

يمتلك الحوثيون قدرة فائقة على المناورة وإخفاء نياتهم الحقيقيّة وذلك منذ ما قبل سيطرتهم على العاصمة اليمنيّة يوم 21 أيلول – سبتمبر من العام 2014. مهّدت السيطرة على صنعاء، في أواخر 2017، لاغتيال الرئيس السابق علي عبدالله صالح الذي لعب دورا محوريا في صعودهم قبل انقلابهم عليه وطعنه في الظهر.

ليس مستبعدا لجوء الحوثيين إلى تكتيكاتهم المعهودة في مرحلة ما بعد عودتهم إلى ميناء المخا الإستراتيجي الذي مكثوا فيه فترة قصيرة بعد اقتحامهم صنعاء وتمددهم في اتجاه الجنوب، بما في ذلك عدن، في العام 2015.

يُخشى مرّة أخرى ألّا تمتلك الولايات المتحدة ما يكفي من القدرة على استيعاب معنى تحكّم إيران بالملاحة في البحر الأحمر، المدخل الإجباري إلى قناة السويس.

من اللافت تركيز الحوثيين في الوقت الحاضر على طمأنة الإدارة الأميركية في ما يخصّ حرية الملاحة في البحر الأحمر. يستثني الحوثيون الناقلات المرتبطة بالمملكة العربيّة السعودية. من اللافت، أيضا، التجاهل الحوثي الكامل لإسرائيل والتركيز بدل ذلك على السعودية بالاسم.

تردّ أميركا على التحية الحوثية بما هو أفضل منها بإعلان أنّها "منخرطة في نقاشات، مع "جماعة أنصار الله"، وهي التسمية التي اعتمدها الحوثيون الذين عرفوا في بداياتهم تحت تسمية "الشباب المؤمن". هل تنطلي لعبة الحوثيين مجددا على واشنطن "القلقة" حيال ما يجري في البحر الأحمر... أم تستعيد أميركا تاريخ الجماعة التي عرفت كيف تستفيد في السنوات الأخيرة من سذاجة العالم الغربي؟ ليس معروفا، إلى الآن لماذا وقف الغرب، ممثلا بأميركا وبريطانيا، حاجزا دون استعادة قوى تابعة لـ"الشرعيّة اليمنية" ميناء الحديدة مطلع العام 2018.

من عادة الحوثيين، بتوجيه إيراني واضح، تفادي كشف نياتهم مباشرة بعد أي اختراق يحققونه. بعدما دخلوا صنعاء في مثل هذه الأيام قبل 12 عاما سعوا إلى طمأنة اليمنيين ودول المنطقة والعالم إلى أن أهدافهم ذات طابع سلمي ومرتبطة بحقوق حرمت منها مجموعة يمنية معيّنة بقيت على هامش الدولة التي قامت في 1962 إثر التخلص من النظام الإمامي. لجأ الحوثيون وقتذاك إلى عقد اجتماع حضره ممثلون لـ"الشرعية" التي كان على رأسها عبد ربه منصور هادي (الرئيس الانتقالي الراحل) وممثل الأمين العام للأمم المتحدة جمال بن عمر.

من خلال التجارب التي مرت منذ نشوء الحركة التي تسمّى "جماعة أنصار الله" ذات الإرتباط المباشر بـ"الحرس الثوري" الإيراني وبـ"الحزب" في لبنان، توجد خلاصة واحدة لا يمكن تجاوزها أو تجاهلها. تتلخص تلك الخلاصة بأنّ لا مجال للوثوق بالحوثيين الذين يخفون دائما هدفهم الحقيقي.

هادن هؤلاء علي عبدالله صالح، بين 2014 و2017، وما لبثوا أن قتلوه بدم بارد. فاوضوا الدول المحيطة باليمن وتلك القريبة منها ولم يلتزموا أي اتفاق توصلوا إليه مع هذه الدول. يتقن الحوثيون انتهاز الفرص. انتهزوا فرصة التجاذبات في داخل مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة وتلك التي بين الفصائل المعادية لهم والعاملة في ظلّ "الشرعية" كي يحققوا اختراقا في المخا وكي يسيطروا على جزر ذات أهمّية إستراتيجية في البحر الأحمر.

كل من يثق بالحوثيين خاسر. يشمل ذلك دول المنطقة والولايات المتحدة نفسها التي كانت في الماضي القريب لا ترى في "جماعة أنصار الله" أي خطر. ما الذي ستفعله أميركا في الأيام والأسابيع المقبلة عندما ستكتشف أن إيران باتت تسيطر على باب المندب الذي ترى فيه امتدادا لسيطرتها على مضيق هرمز أو بديلا من مضيق هرمز في حال اضطرت إلى تقديم تنازلات في ما يخصّه؟

خلق الحوثيون إرباكا شديدا إقليميا ودوليا. لا يكون الردّ عليهم سوى بفتح جبهات أخرى والوصول إلى مرحلة تصبح فيها صنعاء محاصرة. هل هذا ممكن، هل يمكن نقل المعركة إلى عقر دار الحوثيين بدل بقاء هؤلاء، مع إيران طبعا، مسيطرين على اليمن؟

من الصعب الإجابة عن هذا السؤال في ضوء ما يمكن وصفه بانهيار "الشرعية" اليمنية والقوات التابعة لها وفي ضوء الموقف الأميركي الغامض الذي يطرح علامات استفهام في شأن التمهيد لدور محتمل لإسرائيل.

كل من يثق بالحوثيين خاسر

البقاء الحضاري في عصر الحروب الذكية

د. خالد زغريت
كاتب سوري

الفكر السياسي الغربي يُعد من أكثر النتاجات المعرفية في القرن الأخير استغراقاً بحثياً في استشراف النظريات التنبؤية التي ستتحكم في مصير البشرية، ويرجع ذلك إلى حيوية مناهج الفكر السياسي في استنباط ملامح تحولات العالم في ظل تطوراته المعرفية والتكنولوجية. ومن غير شك نستثني في هذا السياق الفكر السياسي الإيديولوجي، فهو بقي أسير رغباته، ولم تزل تنبؤاته تنطلق من تلك الرغبات، ولا سيما الإيديولوجيات العصابية عقدياً.

تثير نزعة الخوف من المستقبل وغريزة البقاء البشري رؤى المفكرين السياسيين الأكاديميين الذين شكّل نتاجهم الفكري نظريات مستقبلية رصينة، تتحول إلى إستراتيجيات سياسية كبرى للدول التي تنشغل بقضايا مستقبلها في سياق حركية العالم وتطوراته الانفجارية في المعرفة والتكنولوجيا. هذه النزعة توجه الفكر السياسي ليبني أشكالاً من الحروب ضد الحروب العسكرية التي توظفها الدول للحفاظ على تفوقها ووجودها.

منذ نشأة البشرية، كانت الحروب العسكرية تولّد تحولات كبرى في أشكالها وتدعمها بحروب رديفة مساندة من جنس تطورات العصر التقنية، ولا سيما الحروب الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والحروب السيبرانية. في هذا السياق يرى "ألفين توفلر وهايدي توفلر"، وهما من أبرز منظّري "علم المستقبل" في القرن العشرين، أن الحرب لم تعد مجرد مواجهة عسكرية تقليدية، بل أصبحت امتداداً مباشراً لبنية الاقتصاد والتكنولوجيا والمعلومة. وقد انطلق هذان المفكران في بناء نظريتهما لبقاء أمريكا في القرن الواحد والعشرين من فرضية جوهرية مفادها أن طريقة إنتاج الثروة في أي عصر تحدد شكل الحرب فيه. فكما انتقلت البشرية من الزراعة إلى الصناعة ثم إلى اقتصاد المعلومات، فإن الحروب نفسها تمرّ بتحولات موازية في الأدوات والأنماط والغايات.

الفكر السياسي الغربي يستشرف مستقبل الحروب عبر نظريات تنبؤية لكنه يغفل أثر الهوية الثقافية والدينية التي تحدد بقاء الإنسان في القرن الحادي والعشرين

ترتكز نظرية "ألفين وهايدي" التي سمياها "أمواج الحرب الثلاث" إلى سياق تاريخي لتحولات الحروب. وقد تمثلت الموجة الأولى بالحرب الزراعية التي تقوم على القوة البدنية واستخدام الأسلحة اليدوية البسيطة، وتعتمد على القتال المباشر بين جماعات صغيرة أو قبائل من قومية واحدة. أما الموجة الثانية فكانت الصناعية، وترتكز إلى تنظيم الجماهير في جيوش مهنية تستعين بتصنيع حربي وتمثلها الحربان العالميتان. أما الموجة الثالثة فكانت الحرب المعلوماتية التي تعتمد على قوى المعرفة والتكنولوجيا الدقيقة مثل الأقمار الصناعية، والصواريخ الموجهة، والحرب السيبرانية، والروبوتات، وهي تحقق تدميراً شاملاً لقوى العدو ومقدراته العسكرية والاقتصادية.

تلح نظرية "ألفين وهايدي" على أن مستقبل العالم محمول على تحول من "القوة المادية" إلى "القوة المعلوماتية"، ولذلك ترى أن الجيوش الحديثة لم تعد تُقاس بعدد الجنود أو الدبابات، بل بسرعة نقل المعلومات، ودقة الاستهداف، والتفوق التكنولوجي، والقدرة على التشويش والاستخبارات. وبذلك تصبح الحرب الحديثة أقرب إلى "نظام معلوماتي ضخم" منها إلى معركة تقليدية.

تؤكد حروب القرن الواحد والعشرين التي نشهد وقائعها برهاناً واقعياً على فرضية نظرية "ألفين وهايدي"، وتحقق نبوءة "عصر الحروب الذكية" وهي حتمية تطور صناعة الحرب المعاصرة. لكن الرؤية المستقبلية في هذه النظرية تنطلق من تغييب أثر التحولات البشرية العقدية ودور الهوية الثقافية في بناء حروب تحقق البقاء في القرن القادم، وهذا يدحض مسلمة نظرية "ألفين وهايدي" بأن الحتمية التكنولوجية هي العامل الحاسم الوحيد. وكذلك الأمر فإن تغوّل الحروب الحديثة في التدمير والإبادة يبطل مقولتهما أن الحروب المستقبلية ستكون أكثر عقلانية.

ثمة قضايا يتجاهلها الفكر المستقبلي الغربي، لأنه ينطلق من واقعه الخاص وتصورات مستقبله انطلاقاً من خصوصية ذلك الواقع، ولا سيما طبيعة التكوين البشري الغربي. فهو يحصر استشراف المستقبل في تفوق الغرب وأدوات نوعية ذلك التفوق، ويجعل هذا التفوق هو الذي يوجّه الإنسان ويحوله إلى عبد لذلك التفوق وتكنولوجياه، كما يغيّب المقولات الإنسانية الكونية التي حكمت تطور الحضارات، بوصف الإنسان صانع التفوق والمتحكم فيه لا العكس. وهذا يعني أن الهويات الثقافية والدينية هي مادة الحروب التي تحقق البقاء في القرن الواحد والعشرين، وهي التي تردع قوة التكنولوجيا. ولا أدل على ذلك من تطور صناعة المسيّرات التي تثبت فاعلية عظيمة تربك كل قوى الأسلحة المتطورة، وهذه الصناعة متاحة لغير الدول المتفوقة تكنولوجياً.

لا بد للفكر المستقبلي أن يلحظ أن التكنولوجيا مهما بلغت من تطورات، لا تليث أن تصبح مشاعة، ولا تبقى حكراً على منشئيها. ومن غير شك فإن التكنولوجيا الحربية عامل حاسم في الحروب المستقبلية، لكن ابتكاراتها لن تكون حكراً على قوى بعينها، بل ستكون متاحة لمختلف الأمم. وهذا يجعلها أدوات يتحكم فيها الإنسان، والإنسان بهوياته هو الذي يحافظ على بقائه في القرن الواحد والعشرين.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الأربعاء 2026/09/23
السنة 49 العدد 13921

القيّم السينمائي.. من اختيار الأفلام إلى صناعة المعنى

كتاب بيتر بوسما «مهام القيّم السينمائي» يبرز دور البرمجة والعرض والأرشيف في تشكيل تجربة المشاهدة

الفيلم لا ينتقل مباشرة من صانعه إلى المتفرج

في زمن تتسع فيه المنصات وتتضاعف الأفلام المتاحة للجمهور، تتغير وظيفة القيّم السينمائي من مجرد اختيار العروض إلى بناء تجارب مشاهدة ذات معنى. ويضيء كتاب «مهام القيّم السينمائي» لبيتر بوسما هذه التحولات، مستعرضًا صلة السينيفيليا بالبرمجة ودور الوسطاء والأرشيف والمهرجانات في تشكيل علاقتنا بالفيلم وثقافته داخل العصر الرقمي المتسارع اليوم ومتغيراته.

عبدالرحيم الشافعي
ناقد سينمائي مغربي

يضع بيتر بوسما في كتابه «مهام القيّم السينمائي» مسألة اختيار الأفلام وعرضها في قلب العملية السينمائية، ولا يتعامل مع البرمجة السينمائية باعتبارها مجرد عملية تقنية تتعلق بتحديد مواعيد العروض، وإنما ينظر إليها بوصفها ممارسة ثقافية وفكرية وفنية واقتصادية في الوقت نفسه.

وينطلق الكتاب من سؤال أساسي يتعلق بمن يختار الأفلام التي تصل إلى الجمهور، وكيف يمكن لهذا الاختيار أن يصنع معنى معينًا للعمل السينمائي ولتجربة المشاهدة نفسها.

ويطرح بوسما كتابه في سياق التحولات الكبرى التي عرفتها صناعة السينما مع الرقمنة وتعدد وسائل التوزيع والعرض، إذ أدى الانتقال إلى البيئة الرقمية إلى وفرة غير مسبوقة في الأفلام وإلى اتساع إمكانات الوصول إليها. ويجعل هذا التحول مهمة القيّم السينمائي أكثر أهمية، لأن الوفرة تفرض الحاجة إلى من يمتلك المعرفة والقدرة على الانتقاء والتنظيم وبناء علاقة ذات معنى بين الفيلم والجمهور.

ويعتبر بوسما القيّم السينمائي وسيطًا ثقافيًا وحارسًا لثقافة السينما، ولذلك يفضل مفهوم «القيّم» على مفهوم «المبرمج»، لأن الأول يحمل في نظره دلالة أوسع ترتبط بالمعرفة بتاريخ السينما وبناء البرامج وبالتفكير في الجمهور وفي السياق الذي تعرض فيه الأفلام. ويخاطب الكتاب المهنيين الراغبين في دخول مجال البرمجة السينمائية، والباحثين المهتمين بفعل التنسيق والاختيار، وكذلك المتفرجين الذين يريدون فهم الكيفية التي تتشكل بها تجاربهم السينمائية.

القيّم والسينيفيليا والوسطاء

يفرق بوسما بين جدولة الأفلام وبين تنسيقها، لأن تحديد مواعيد العرض لا يستنفد وظيفة القيّم السينمائي. ويجمع القيّم، بحسب تصور الكتاب، بين الشغف بالسينما والفضول تجاه تاريخها وتراثها وبين القدرة على التعامل مع الاعتبارات التجارية والتنظيمية التي تحكم المؤسسات السينمائية.

يحدد بوسما أربعة أبعاد أساسية لمهمة القيّم، تتمثل في الممارسة العملية، والنظرية، والفعل الفني والإبداعي، والتحدي التجاري والإداري. ويعني ذلك أن القيّم لا يعمل داخل مجال واحد مغلق، وإنما يتحرك بين المعرفة السينمائية والإبداع والتنظيم والاقتصاد، ويحتاج إلى فهم طبيعة المؤسسة التي يعمل داخلها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

يشدد الكتاب كذلك على أهمية النظر إلى العملية من زاوية المتفرج، لأن البرنامج السينمائي يتحقق معناه عندما يدخل الجمهور إلى قاعة العرض ويتفاعل مع الأعمال ومع الطريقة التي وضعت بها إلى جانب بعضها البعض. ويصبح القيّم بذلك مسؤولًا عن بناء تجربة مشاهدة وليس فقط عن ملء جدول العروض.

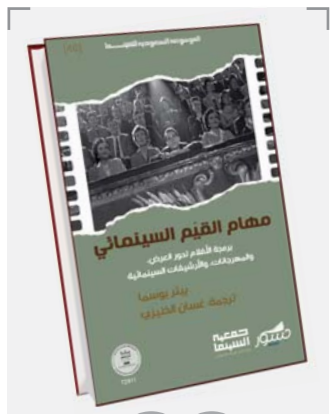

> القيّم السينمائي يؤدي وظيفة تتجاوز تنظيم العروض، لأنه يشارك في حماية ثقافة السينما وفي بناء جسور بين تاريخها وحاضرها وجمهورها

ويضع بوسما السينيفيليا، أي حب السينما، في قلب مهمة القيّم، ويرى أن العلاقة العميقة بالأفلام وتاريخ السينما تمثل عنصرًا أساسيًا في بناء البرامج السينمائية.

ولا تقتصر السينيفيليا على مشاهدة عدد كبير من الأفلام، وإنما تتصل بالمعرفة والذاكرة والتجربة الشخصية وبالقدرة على اكتشاف العلاقات الخفية بين الأعمال.

ويربط الكتاب بين القيّم والجمهور السينيفيلي، كما يشير إلى إمكانية أن تضم البرامج أعمالًا لمخرجين ينطلقون هم أنفسهم من علاقة سينيفيلية بالسينما. ويصبح حب السينما هنا قوة دافعة نحو البحث والاكتشاف وإعادة تقديم الأفلام في سياقات جديدة.

ويستند بوسما في هذا السياق إلى تصور كريستيان كيتلي للسينيفيليا باعتبارها استراتيجية للبحث في تاريخ السينما، إذ يظهر المتفرج السينيفيلي مثل متجول يجمع اللحظات السينمائية التي تترك أثرًا خاصًا لديه، ثم يعيد وضعها في سياقات جديدة. وينقل القيّم هذه الفكرة إلى عملية التنسيق، فيتحول إلى جامع للأفلام واللحظات والمعاني، ويصنع من اختياراته سردية شخصية قابلة لإنتاج قراءات وتفاعلات متعددة.

وينتقل بوسما من القيّم إلى شبكة العلاقات التي تحيط بعمله، لأن البرمجة السينمائية لا تتم داخل فراغ. ويشكل الموزعون وأصحاب حقوق العرض والتراخيص والنقاد والمؤسسات الثقافية ومختلف المتدخلين جزءًا من الشبكة التي تؤثر في الفيلم وفي إمكانية وصوله إلى الجمهور.

ويكشف الكتاب أن الموزعين وأصحاب الحقوق والمنافسين قد يكونون أكثر تأثيرًا مما يبدو في عملية اختيار الأفلام وعرضها، لأن القيّم يحتاج إلى التفاوض معهم والحصول على حقوق العرض والتعامل مع الشروط التي يفرضها توزيع الأفلام وتداولها.

ينظر بوسما كذلك إلى القيّم والناقد بوصفهما وسيطين ثقافيين، لأن كليهما يساهم بطريقة مختلفة في تحديد ما يصل إلى الجمهور وفي تشكيل طريقة استقبال الأعمال.

ويؤكد هذا التصور أن الفيلم لا ينتقل مباشرة من صانعه إلى المتفرج، وإنما يمر عبر شبكة من الوسطاء والمؤسسات والخطابات التي تؤثر في حضوره الثقافي.

دور السينما والمهرجانات

يحدد بوسما مجموعة من عوامل النجاح الحرجة في عمل دور السينما، ويضع من بينها الشعبية والمشاركة الاجتماعية والتنوع والتميز. ويعني ذلك أن نجاح البرنامج لا يقاس فقط بعدد التذاكر المباعة، وإنما يرتبط أيضًا بقدرة القاعة على خلق علاقة مع جمهورها وتقديم عرض متنوع ومختلف.

ويفرق الكتاب بين الاختيار الموجه إلى الجمهور والاختيار الذي تحركه دوافع فنية، لكنه لا ينظر إليهما باعتبارهما متناقضين بالضرورة. ويحتاج القيّم إلى البحث عن توازن يسمح للمؤسسة بالحفاظ على حضورها التجاري وفي الوقت نفسه بمنح الجمهور فرصًا لاكتشاف أعمال جديدة أو إعادة اكتشاف أفلام تنتمي إلى تراث السينما.

ويستفيد بوسما من أفكار المونتاج لدى سيرغي آيزنشتاين لتطوير استراتيجيات في تنسيق البرامج. ويشير إلى إمكان بناء برنامج يقوم على التصادم الجدلي بين فيلمين، بحيث ينتج الجمع بينهما معنى جديدًا لا يوجد بالضرورة في كل فيلم منفردًا. ويشير كذلك إلى استراتيجية الجاذبية التي تقوم على الجمع بين أفلام مختلفة وربطها بعناصر أخرى مثل الموسيقى أو الطعام أو العروض الحية.

البرجوازية بين الأخلاق الرأسمالية والشكل الأدبي

يكشف الأدب، في قراءة فرانكو موريتي، عن حضور البرجوازية داخل بنيته الجمالية، لا في موضوعاته وحدها. ومن خلال مفاهيم الأسلوب والزمن والمنطقة الرمادية، يتتبع كتاب «البرجوازي بين التاريخ والأدب» أثر التحولات الاجتماعية في السرد، وفي تنظيم الوقت والمكان والأشياء، وفي التوتر المتصاعد بين القانون والمصلحة والضمير داخل النص الأدبي.

عمادالدين موسى
كاتب سوري

يمثل كتاب فرانكو موريتي "البرجوازي بين التاريخ والأدب"، الصادر عن دار قرطاس في أربيل (2026)، محاولة لإعادة تعريف العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والشكل الأدبي، عبر نقل البحث من مستوى تمثيل البرجوازية في الأدب إلى مستوى حضورها داخل البنية الجمالية ذاتها. ويتتبع موريتي التحولات التي أحدثها صعود هذه الطبقة في تنظيم السرد وإيقاع الزمن وطرائق وصف الأشياء، فضلاً عن اللغة التي تتحرك من خلالها الشخصيات في فضاءات العمل والملكية والمصلحة والسلطة.

ومن هذه الزاوية يمكن قراءة مشروعه عبر ثلاثة مفاهيم مترابطة: "الأسلوب البرجوازي"، و"الزمن البرجوازي"، و"المنطقة الرمادية". فإذا كان المفهوم الأول يكشف انتقال البرجوازية من موقع اجتماعي محدد إلى بنية جمالية تؤثر في طريقة تشكل النص، فإن المفهوم الثاني يضيء التحول الذي يصيب الزمن حين يغدو مرتبطاً بالانتظام والإنتاج والتراكم، بينما تحيل "المنطقة الرمادية" إلى اللحظة التي تفقد فيها المنظومة البرجوازية انسجامها الأخلاقي، فتدخل في شبكة من التناقضات بين القانون والمصلحة والضمير.

الأسلوب البرجوازي كبنية ثقافية

يؤسس موريتي مفهوم "الأسلوب البرجوازي" على فكرة محورية مفادها أن الطبقة الاجتماعية يمكن أن تظهر داخل الأدب من خلال الشكل أكثر مما تظهر من خلال الموضوع. ولذلك فهو يعلن منذ "المدخل" أن اهتمامه ينصرف إلى كيفية توافق الأشكال الثقافية مع الحقائق الجديدة التي أفرزتها الطبقة البرجوازية. فالسؤال عنده يتجاوز معرفة من يملك المال ومن يعمل في التجارة أو الصناعة، ويتجه نحو الطريقة التي أعادت بها هذه الطبقة ترتيب العالم الرمزي الذي تتحرك داخله.

> «الأسلوب البرجوازي» و«الزمن البرجوازي» و«المنطقة الرمادية» يمكن اعتبارها ثلاث مراحل في تاريخ الحساسية البرجوازية

وفق هذا المنظور، يصبح "الأسلوب البرجوازي" منظومة من السمات المتداخلة كالوضوح والتنظيم والجدية والانضباط والاهتمام بالتفاصيل، والقدرة على تحويل الواقع إلى مجموعة من الوحدات القابلة للفهم والاستعمال. ومن هنا تكتسب الأمثلة التي يوردها موريتي حول مفردات مثل "الراحة" أهميتها؛ إذ تتحول الكلمة إلى مؤشر ثقافي يكشف تصوراً جديداً للحياة والاستهلاك والمكان. فالراحة هنا تتجاوز معناها الجسدي لتصبح جزءاً من نظام اجتماعي يعيد تعريف العلاقة بين الإنسان والأشياء، ويمنح التفاصيل اليومية دلالات تتصل بنمط العيش وموقع الفرد داخل العالم.

وبذلك يتشكل "الأسلوب البرجوازي" داخل النص عبر التفاصيل الصغيرة التي تبدو في ظاهرها محايدة. فالأثاث والبيت والملابس وتنظيم المكتب، وطريقة الحديث عن العمل، وتوزيع الوقت، كلها عناصر تشترك في إنتاج صورة لعالم يضع النظام في مواجهة الفوضى، ويمنح الأشياء مواقع محددة داخل بنية الحياة اليومية. وهذه إحدى أكثر النقاط أهمية في مشروع موريتي، إذ ينقل مفهوم الطبقة من مستوى البنية الاقتصادية إلى مستوى الحساسية الجمالية. فالبرجوازي يتحول إلى طريقة في رؤية الأشياء وتنظيمها قبل أن يظهر بوصفه شخصية ذات وظيفة اجتماعية محددة.

ويظهر هذا المعنى بصورة واضحة في قراءة موريتي لشخصية روبنسون كروزو؛ فالرجل الموجود في الجزيرة يحول الطبيعة إلى مجال للتصنيف والعمل والتنظيم. وتكتسب الأشياء قيمتها من قابليتها للاستخدام، فيما يكتسب الزمن معناه من خلال ما ينجزه الفرد داخله. وهكذا تتطابق حركة الشخصية مع حركة السرد؛ إذ تتقدم الأحداث عبر أفعال متتابعة، ويتحول كل إنجاز إلى أساس لإنجاز تالٍ، فتتشكل الرواية نفسها وفق منطق التراكم. هنا يغدو الأسلوب حاملاً لرؤية اجتماعية تتجاوز الموضوع المباشر، حيث يتجاوب انتظام الحكاية مع انتظام الفعل الاقتصادي، ويتحول ترتيب الأحداث إلى صيغة جمالية تعكس تصوراً محدداً للعمل والزمن والإنجاز.

ومن ثم يمكن القول إن "الأسلوب البرجوازي" عند موريتي يمثل انتقالاً من مفهوم الطبقة إلى مفهوم النظام الإدراكي؛ فالطبقة تنتج عادات في النظر إلى الواقع، وهذه العادات يمكن أن تتسرب إلى الشكل الأدبي فتؤثر في الإيقاع، والوصف، وتنظيم التفاصيل، وحركة الشخصيات داخل الزمن. وهكذا يصبح الأدب مجالاً لاكتشاف الطبقة عبر إيقاعها ومفرداتها وطرائق ترتيبها للعالم، بحيث يظهر الاجتماعي داخل الجمالي من خلال الطريقة التي يُبنى بها العالم المتخيل ويُمنح فيها الواقع شكله الأدبي.

تحول الوقت إلى قيمة إنتاجية

إذا كان "الأسلوب البرجوازي" يمثل البنية الجمالية للوعي الاجتماعي، فإن "الزمن البرجوازي" يمثل بنيته الحركية؛ فالبرجوازي الذي يكتشف العمل والتنظيم والملكية، ويكتشف في الوقت نفسه قيمة الزمن بوصفه مورداً قابلاً للاستثمار. ويترك هذا التحول أثراً عميقاً في السرد؛ إذ يغدو الزمن أكثر انتظاماً وتدرجاً، وترتبط الأحداث بمنطق السببية والتراكم، فتتحول حركة الوقت إلى عنصر فاعل في بناء الحكاية وتشكيل الشخصيات.

ويكتسب الزمن في عالم موريتي وظيفة تتجاوز قياس تعاقب الأحداث، إذ يدخل في تكوين الشخصية ذاتها. فشخصية روبنسون كروزو، على سبيل المثال، تتحدد من خلال قدرتها على استخدام الوقت وإدارته. حيث تتراكم الأيام، ويتكرر العمل، وتتجمع النتائج، ومن خلال هذه العملية تتشكل الذات تدريجياً. ويثبت الفرد وجوده هنا عبرما ينجزه داخل الزمن، بحيث يصبح الفعل وسيلة لتحويل الوقت إلى نتائج ملموسة، ويغدو التراكم مبدأً ينظم العلاقة بين التجربة والذات والعالم.

وتسمح هذه الرؤية بتمييز "الزمن البرجوازي" عن الزمن الملحمي أو الأسطوري أو الدائري. إنه زمن خطي، متجه نحو المستقبل، ومشحون بفكرة الإنجاز؛ إذ يتحول الماضي إلى خبرة، ويغدو الحاضر مجالاً للفعل والعمل، فيما يظهر المستقبل بوصفه نتيجة محتملة لما يجري في الحاضر.

> أكثر النقاط أهمية في مشروع فرانكو موريتي أنه ينقل مفهوم الطبقة من مستوى البنية الاقتصادية إلى مستوى الحساسية الجمالية

ومن هنا تنشأ الصلة بين الزمن والرواية الحديثة؛ فالرواية الواقعية الكبرى قادرة على استيعاب التفاصيل والتحولات الممتدة لأنها تنتمي إلى تصور للزمن يقوم على التراكم، وعلى متابعة التحولات التي تصيب الفرد والمجتمع عبر مسار متدرج.

وفي "قرن جدي" يبلغ هذا الزمن درجة عالية من التنظيم؛ فالرواية البرجوازية في القرن التاسع عشر تستثمر التفاصيل اليومية، وتبني الأحداث عبر شبكة متداخلة من العلاقات العائلية والاجتماعية والاقتصادية. ويبدو الزمن الروائي نفسه وكأنه يشارك في إنتاج الواقع؛ إذ تتراكم الأحداث، وتتغير الشخصيات تدريجياً، وتتطور العلاقات عبر مراحل متتابعة يمكن تتبعها، فتغدو حركة الزمن جزءاً من آلية بناء العالم الروائي ذاته.

انهيار اليقين الأخلاقي

يمثل مفهوم "المنطقة الرمادية" المرحلة الأكثر تعقيداً في التحليل الموريتي. ففي عالم إبسن، الذي يخصص له الفصل الأخير من الكتاب، تتراجع الحدود الواضحة بين الخير والشر، وبين المشروع وغير المشروع، وبين القانون والعدالة. ويدخل البرجوازي هنا في فضاء أخلاقي شديد الالتباس، حيث يمكن للفعل الواحد أن يمتلك شرعية قانونية ويظل موضع إدانة أخلاقية، أو يحمل مصلحة عامة في ظاهره بينما يخفي داخله منفعة شخصية.

ويولي موريتي أهمية خاصة إلى كثافة الشخصيات البرجوازية في مسرح إبسن؛ كالصناعي والمصرفي والتاجر ورجل الإدارة والقاضي والمحامي والطبيب والمهندس ورجل الدين والصحفي والموظف. ويكشف هذا التنوع اتساع العالم البرجوازي وتحوله إلى شبكة مؤسسات ومهن ومصالح. كما يكشف صعوبة اختزال البرجوازية في نموذج اجتماعي واحد.

أعمال كثيرة رسختها رؤى برجوازية